واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات)

The reality of the agricultural exports in Algeria amid falling oil prices (the opportunities and challenges)

أ. مصطفى مراد[1]

أستاذ مساعد صنف "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط، الجزائر

mf.merrad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/09/17

تاريخ القبول: 2018/11/27

ملخص:

الجزائر بلد يعتمد في صادراته على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات،،ولا تزال القطاعات الأخرى لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلا بنسب قليلة،ومع تدهور أسعار النفط في منتصف سنة 2014 ظهرت الحاجة ملحة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري من اجل مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط،ومن بين الخيارات المتاحة نجد القطاع الزراعي والذي تملك فيه الجزائر إمكانيات هائلة، ولذا فقد حاولت من خلال هاته الدراسة إلقاء الضوء على تأثير انخفاض أسعار النفط على الصادرات الجزائرية،ومعرفة واقع الصادرات الزراعية في الجزائر وترقيتها من اجل المساهمة أكثر في التجارة الخارجية، إضافة للتعرض إلى الفرص التي تحوزها الجزائر في هذا القطاع وكذا معرفة أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الصادرات الزراعية؛ انخفاض أسعار النفط؛ القطاع الزراعي؛ الصادرات الجزائرية

تصنيف JEL: Q43,Q17,Q10,F10

Abstract:

Algeria is a country whose exports depend mainly on one sector, hydrocarbons, while others only contribute a small share of the country's GDP. By 2014, oil prices have been falling sharply, prompting serious thought to diversify the Algerian economy to reduce the risk of oil price volatility. The agricultural sector is among the best available alternatives, especially given the enormous potential of Algeria. Our study attempted to highlight the impact of low oil prices on Algerian exports, as well as the export of cultural exports, and how it could contribute to the effective contribution to foreign trade. In addition, we discussed the opportunities that Algeria enjoys in this sector as well as the most important challenges it faces.

Key words: agricultural exports; oil prices decline; agricultural sector; Algerian exports

Jel Classification Codes : F10, Q10, Q17, Q43

[1] المرسل: **مصطفى مراد**، البريد الإلكتروني: ***mf.merrad@gmail.com***

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع واحد هو المحروقات وذلك لكون الجزائر بلدا منتجا للمحروقات، حيث تمثل صادرات المحروقات في الجزائر نسبة متقدمة، أما باقي القاعات الأخرى فهي قطاعات مهمشة وتعاني من الإهمال وعدم الاهتمام، ومن هذا المنطلق فالجزائر تحت رحمة أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تتحدد نتيجة لظروف خارجية لا يمكن التحكم فيها، وقد عرفت أسعار النفط في الآونة الأخيرة (في منتصف سنة 2014) انخفاضا مستمرا نتيجة تواطؤ العديد من الأسباب، مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر.

وقد عملت الجزائر على التخفيف من حدة الصدمة النفطية باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الهدف منها الحد من الواردات وترشيد الإنفاق، إلا أن هاته التدابير بقيت غير كافية، وبالتالي دعت الحاجة إلى التفكير بجدية في الانطلاق إلى نموذج اقتصادي جديد منتج للخروج من الأزمة التي وقعت فيها الجزائر بسبب هذا الانخفاض الحاد.

وهناك العديد من الخيارات والقطاعات التي يمكن للجزائر بإعطائها الأهمية أن تساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني، على غرار القطاع الزراعي والذي تملك فيه الجزائر مؤهلات وإمكانيات هائلة، سوف تساهم بشكل كبير في الانطلاق والتطور الاقتصادي ويستطيع أن يكون بديلا لقطاع المحروقات في السنوات القادمة، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني في الجزائر والصادرات الزراعية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا لا يمكن أن تذكر.

والجزائر بحكم مساحتها وتعدد أقاليمها ومناخها ونظرا لما لها من خيرات وثروات طبيعية فهناك العديد من الفرص للتصدير في هذا القطاع سوف يساهم الاستثمار فيها إلى تطوير الصادرات الزراعية وترقيتها من اجل المساهمة بشكل كبير في الخروج من التبعية للمحروقات.

انطلاقا مما ذكر سابقا تتبلور إشكالية الدراسة كما يلي: **ما هو واقع الصادرات الزراعية في الجزائر؟ وما مدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني كبديل لقطاع المحروقات؟**

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي مكانة الصادرات الزراعية في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر؟
- ماهي الفرص المتاحة والتي تؤهل الصادرات الزراعية لأن تصبح بديلا لقطاع المحروقات في الجزائر؟

للإجابة على التساؤلات السابقة تم الاستناد إلى الفرضيات التالية:

- لا يزال القطاع الزراعي في الجزائر يعاني مثله مثل القطاعات الأخرى نظرا لما للمحروقات من أهمية في الاقتصاد الجزائري؛
- يرجع عدم الإقبال على القطاع الزراعي إلى العديد من الأسباب لكن ما يمكن الكلام عليه هو عدم جود خطة واضحة المعالم للخروج من بوتقة المحروقات؛
- إن الجزائر تملك من الإمكانيات ما يجعل منها دولة تضاهي الدول الرائدة في المجال الزراعي والتوجه نحو الزراعة سوف يعطي نتائج جيدة ويساهم كثيرا في خروج الجزائر من التبعية للمحروقات.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تتكلم عن احد الخيارات المتاحة للاقتصاد الجزائري من اجل التوجه إلى نموذج اقتصادي منتج يساهم في الانتعاش الاقتصادي والتقدم والانطلاق الاقتصادي، ألا وهو التوجه إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي والصادرات الزراعية كبديل للمحروقات في الفترة القادمة، وذلك باستغلال الإمكانيات والفرص المتاحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي عموما والصادرات الزراعية بالخصوص في الجزائر ومكانتها في الاقتصاد الوطني، وكذا التعرف إلى أهم الإمكانيات الزراعية في الجزائر والفرص المتاحة أمامها من اجل تطوير الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي عموما في الجزائر.

أولا: الصدمة النفطية سنة 2014 وتأثيرها على الصادرات في الجزائر

1- تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2017.

لقد اتخذت الجزائر اتجاها اقتصاديا يعتمد عل قطاع المحروقات بدرجة أولى وأساسية مع إهمال كل الصادرات من القطاعات الأخرى وهذا بعد فترة التسعينات، وأصبحت كل صادراتنا معتمدة أساسا على قطاع المحروقات ، ولقد حافظت الصادرات من المحروقات على نسب متقدمة خلال فترة الدراسة (لا تقل عن 95%) وسوف نتطرق في هذا المحور إلى عرض لتطور الصادرات الجزائرية عموما من قطاع المحروقات من جهة ، ومن جهة أخرى الصادرات من القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات.

جدول رقم (01): الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات		الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2010	57.1	100	56,1	98.23	1	1.75
2011	72.9	100	71,6	98.21	1.3	1.78
2012	71.7	100	70,5	98.32	1.2	1.67
2013	64.9	100	63,8	98.30	1.1	1.69
2014	60.1	100	58,4	97.17	1.7	2.82
2015	34.6	100	33,0	95.37	1.6	4.62
2016	29.3	100	27,9	95.22	1.4	4.77
2017	32,9	100	31.6	96.04	1	1.65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

فيما يخص الصادرات الجزائرية من المحروقات: من خلال عرضنا لتطور الصادرات النفطية في الجزائر كما في الجدول السابق ، يظهر جليا أن الاقتصاد الوطني اقتصاديعي ،وهذا نظرا لنسبة صادرات النفط والتي حافظت على وهذا بنسب متقدمة جدا ، تجاوزت 98 % من 2010 إلى غاية سنة 2012 ، لتنخفض النسبة بعد ذلك إلى 95 % خلال سنتي 2014 و2015 ، وتعود تدريجيا لتستقر خلال سنة 2017 إلى نسبة 96 % ، والملاحظ في الجدول تدهور حصيلة الصادرات خلال السنوات الأخيرة إلى حدود النصف تقريبا (30 مليار دولار تقريبا خلال سنة 2015) وهذا راجع للانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هاته الفترة بسبب تضافر عدة عوامل سوف نأتي على ذكرها لاحقا ، والتي أدت إلى كما أسلفنا إلى تراجع حصيلة الصادرات في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2017.

أما عن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات : من خلال معطيات الجدول السابق ،فان ما يظهر هو النسب المتدنية جدا للصادرات غير النفطية الجزائرية والتي هي بمتوسط 2.59% وهي نسبة ضئيلة جدا ، وان دلت فإنما تدل على ضعف أداء القطاعات الأخرى والتي هي في الحقيقة قطاعات تعاني من عدم الاهتمام ، كما و يظهر أيضا أن الصادرات الغير نفطية لم تتعد مليار دولار خلال الفترة المختارة ، بالرغم من التحسن الطفيف لنسبة هاته الأخيرة إلى إجمالي الصادرات في سنتي 2015 و 2016 ، لكنها رجعت للتدهور مرة أخرى في سنة 2017 إلى 1 مليار دولار (1.65%).

2- أسباب انخفاض أسعار النفط سنة 2014:

نظرا الأهمية التي يكتسيها قطاع المحروقات ضمن الصادرات الجزائرية وبالتالي التأثير على عائدات الجزائر من التصدير، فلقد عرفت أسعار النفط تقلبات في الآونة الأخيرة من حيث الارتفاع في سنوات سابقة أدت إلى تحقيق فوائض مالية للدول المنتجة والمصدرة للنفط عموما والجزائر بالخصوص، كما عرفت انخفاضا حادا منذ منتصف سنة 2014 ، وهذا راجع إلى تضافر أسباب رئيسية لتدفع إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، وهذه الأسباب أثرت بشكل جذري على أسواق النفط العالمية، وهي:

أ- صعود الولايات المتحدة كمصدّر للبترول بين عامي 2012 و2015 حيث زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يومياً، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول، ومثلت طفرة النفط الصخري التي شهدتها الولايات المتحدة وكندا، إضافة إلى التحولات الإستراتيجية في السياسة النفطية الأمريكية، أسباباً موجبة لانخفاض أسعار البترول، كون أن الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، وهي الاقتصاد الذي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، كما أنها في الوقت ذاته أكبر مستهلك للنفط في الكون وأكبر مستورد له في العالم، وكانت حتى الأمس القريب تستورد من السعودية وحدها 1.6 مليون برميل يومياً، لكن هذا الحال بدأ يتغير تدريجياً إلى أن تفوقت الصين في ديسمبر 2014 على أمريكا في واردات النفط، في حالة غير مسبوقة من قبل في التاريخ.. وهو ما يعني أن السوق النفطية العالمية تشهد تحولات كبيرة وجذرية؛

ب- الاقتصاد الصيني الذي يمثل ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأحد أكبر مستهلكي ومستوردي النفط، ألقى على العالم بأخبار سلبية خلال تلك الفترة، وهو ما دفع إلى حالة من الرعب من أن يكون العالم أمام فقاعة ستنفجر، كفقاعة العقارات في أمريكا التي انفقأت عام 2007 وأدت إلى أزمة الرهون العقارية التي أدت في العام التالي إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية؛

ج- رفع العقوبات الغربية عن إيران يعني أن أسواق النفط بانتظار زيادة في المعروض بنحو مليون برميل يومياً، وربما أكثر من ذلك، وهو ما يعني أن السوق أمام مليون برميل أو أكثر من النفط الإيراني، الأمر الذي شجع السوق على المضي في الاتجاه الهابط منذ إبرام الاتفاق النووي بين القوى الغربية وإيران في الثاني من أبريل 2015 وحتى نهاية العام؛

د- جاء قرار منظمة «أوبك» في نهاية عام 2014 ونهاية 2015 ليفاقم من مأساة النفط ويزيد من تدهور الأسعار، حيث تمسكت المنظمة بمستويات الإنتاج الراهنة من أجل الحفاظ على الحصة السوقية، أمام تعنت الدول خارج المنظمة وعدم تعاونهم في هذا المجال خاصة روسيا، فهوت الأسعار أكثر فأكثر، ورغم أن تراجع الأسعار يعني هبوط إيرادات المنتجين، وبالتالي خسارة اقتصاداتهم.

3- تأثير انخفاض أسعار النفط على الصادرات في الجزائر:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 حيت انخفض سعر البرميل من 110 دولار وصولا إلى مستويات منخفضة في سنة 2016 إلى 30 دولار تقريبا، وبذلك فقد سعر البرميل أكثر من 70 % من قيمته، ففي النصف الثاني من سنة 2014 انخفض برميل النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في 2014 ليتجه بعد إلى في الانحدار القوي خلال النصف الثاني من نفس السنة ليبلغ57,98 دولار للبرميل في ديسمبر 2014 استمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة 2015، ليصل سعر البترول أدنى مستواه في جانفي 2016 ب31,1 دولار للبرميل، لترتفع بعد ذلك أسعار البترول فتبلغ 53,96 دولار للبرميل في ديسمبر 2016، أما في سنة 2016 فقد انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6 ٪ في 2016 حيث تراجعت صادرات المحروقات من 33,08 مليار دولار في 2015 إلى 27.90 مليار دولار فقط في 2016.

وفي سنة 2017 عرفت الأسعار بعد ذلك تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع في حدود بسيطة حيث بلغ 50,9 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017 إلى حوالي 49 دولار في الثلاثي الثاني من نفس السنة.

وقد كان لهذه التذبذبات والانخفاضات المتكررة في أسعار البترول أثار وخيمة وتدهور كبير في قيمة الصادرات الإجمالية، حيث عرفت الصادرات من المحروقات في سنة 2015 تراجعا من 58,46 مليار دولار سنة 2014 الى31,88 مليار دولار2015 وهذا بنسبة تقدر ب 43,4 ٪، كما عرفت ارتفاعاً قدره 11.05٪ ما بين السداسي الأول والثاني من سنة 2016، لكنها انخفضت بما يقارب 6٪ في السداسي الأول من سنة 2017 مقارنة بالسداسي الثاني لسنة 2016.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2016:

جدول رقم (02): تطور أسعار النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2016

	2014		2015		2016	
	السداسي الأول	السداسي الثاني	السداسي الأول	السداسي الثاني	السداسي الأول	السداسي الثاني
أسعار النفط (دولار للبرميل)	109,9	90.4	58,2	47,2	40,6	48,2
الصادرات النفطية مليار دولار	31,79	26,55	18,23	14,85	12,47	15,45
إجمالي الصادرات مليار دولار	32,45	27,59	19,06	15,50	13,08	16,23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الفصلية لبنك الجزائر لسنوات 2014-2015-2016

من خلال الجدول يظهر أن الصادرات النفطية في تراجع مستمر من السداسي الأول لسنة 2014 حيث بلغت 31.079 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك إلى غاية 12.47 مليار دولار في السداسي الأول من

سنة 2016 لترتفع بعد ذلك قليلا في السداسي الثاني من 2016 بسبب توجه الأسعار إلى الارتفاع الطفيف خلال هذا السداسي.

ثانيا: القطاع الزراعي في الجزائر

إن أزمة انخفاض أسعار النفط وتدهور حصيلة الصادرات الجزائرية، أدى إلى التفكير في حلول لهاته الأزمة وذلك بتنويع اقتصادها، ومن بين أهم القطاعات التي يمكن للجزائر التوجه لها في السنوات القادمة والاستثمار فيها نجد القطاع الزراعي والذي تملك فيه الجزائر إمكانيات ضخمة لتحقق الاكتفاء والأمن الغذائي من جهة والتوجه إلى التصدير من ناحية أخرى، وسنحاول في هذا المحور عرض لإمكانيات المتاحة في هذا القطاع وكذا مكانته ضمن الاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق إلى عرض لموقع هذا القطاع الحساس في الاقتصاد الوطني وكذا مساهمته في خلق قيمة مضافة وكذا المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

1- الإمكانيات المتاحة في الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي:

إن القطاع الزراعي في الجزائر يعتبر من أهم القطاعات الإستراتيجية للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، كما ويعتبر التوجه إلى القطاع الزراعي من أهم الخيارات المتاحة في الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي للخروج من أزمة النفط والتوجه نحو اقتصاد منتج، وهذا كله بالنظر إلى الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر والتي تساهم كثيرا في نجاح الاستثمار في القطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات في المرحلة القادمة والمؤهلات حيث أن الجزائر تتربع على رقعة جغرافية تقدر ب 2381741 كلم^2 كما تحوز على شريط ساحلي يقدر بـ1200 كلم، أضف إلى توفرها على العديد من المناخات يجعل منها تساعد على الزراعة لكثير من المحاصيل، بالإضافة إلى وقوعها ضمن موقع استراتيجي هام مطل على أوروبا من ناحية وبوابة لإفريقيا من ناحية أخرى، وكذا امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير ويجعلها تعتمد على القطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد والإمكانيات كما يلي:

1-1- الموارد الطبيعية:

ا-الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية، وللجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.44 مليون هكتار فقط لسنة 2011 [(2)] بنسبة 20 % من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة

الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار خلال الفترة (1980–2009) [3].

ب – الموارد المائية:

إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م^{3}من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^3 بالشمال و5 مليار م^3 في الجنوب)، كما أن 75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد تنقسم الموارد المائية إلى:

- **الموارد المائية المطرية:** وهي أهم الموارد المائية في الشمال، حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 60 و133 مليار م^3 بالشمال وبمتوسط يقل عن 133 ملم/سنة في الجنوب.
- **الوديان والأنهار:** تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.0 مليار م^3.
- **السدود:** تعتبر السدود من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 203 موقعا، ولكن عدد السدود المنشاة يقدر ب 110 سدا بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى 0.2 مليار م^3، وبحجم إجمالي منتظم يقدر ب 2.226 مليار م^3، بالإضافة إلى العديد من السدود في طور الانجاز.
- **المياه الجوفية:** حجم الموارد المائية الجوفية في الشمال تقدر بحوالي 2 مليار م^3، يتم استغلال 90% منها حاليا بواسطة أكثر من5000 بئر يدوي وأنبوبي، يستخدم منها % 15 في الزراعة، أما في الجنوب يمكن استغلال منها 5 مليارم^3، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض الأماكن إلى 2333 م^3، أما الحجم المستغل فيقدر ب 120 مليون م^3 منها 030 مليون م^3 تستغل في السقي بواسطة أكثر من 102 بئرا [4].

1–2 الموارد البشرية:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون عامل خلال الفترة (1980–2009) وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون عامل – خلال عامي 1980 و2009 على التوالي.

1–3 الموارد الرأسمالية:

ان متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980–2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، وقدرت الزيادة ب 4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار [5].

2- تطور نسبة مساهمة الزراعة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

يبقى قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي يمكن للجزائر أن تتوجه إلى الاستثمار وتسخير كل الإمكانيات والمؤهلات من اجل النهوض به واستغلال كل الفرص المتاحة فيه من اجل جعل الجزائر بلدا زراعيا ومنافسا في الكثير من المنتجات الزراعية ، ومحاولة المنافسة في الأسواق العالمية بتوجيه كل الطاقات لهذا الاتجاه الجديد، إلا إنه وبالرغم من كل الإمكانيات والمؤهلات المتاحة لا يزال بعيدا كل البعد عن مساهمة حقيقة وفعالة في الناتج المحلي الإجمالي ، و لا يزال يعاني من التهميش الكلي وهذا ما تظهره النسب والأرقام كما يظهر في الشكل الموالي.

شكل رقم (01): نسب مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة:%

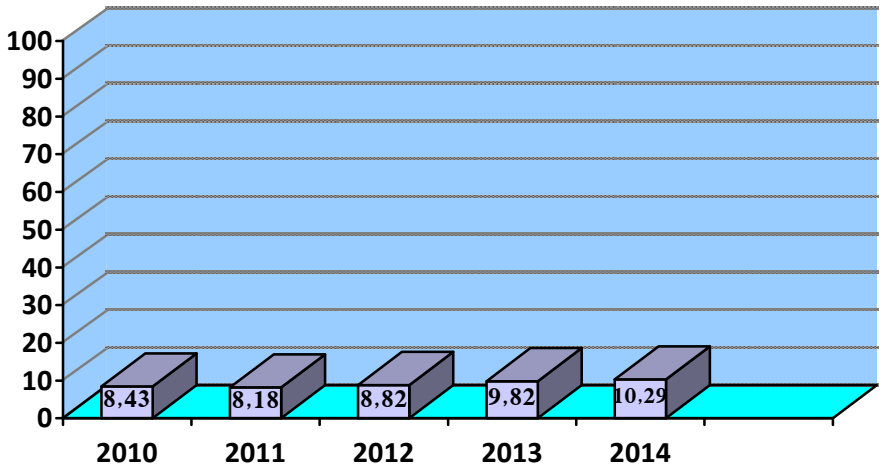

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد :33،34،35،36

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نلاحظ النسب المتدنية لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بقيت ضمن نسبة لم تتعدى 10% إلا في سنة 2014 ،وهذا بالرغم من اتجاهها الى التحسن الضئيل من سنة لأخرى إلا أن هاته النسب ضعيفة جدا بالمقارنة بكل ما تم صرفه لتطوير هذا القطاع من خلال برامج التنمية التي اعتمدتها الجزائر طيلة هاته الفترة ،وبالتالي فان الزراعة لا تساهم بشكل يجعلها ترتقي إلى أن تكون قطاعا يمكن الاعتماد عليه من طرف الجزائر في المدى القريب ،ومما يؤكد على هيمنة القطاع النفطي على هيكل الصادرات في الاقتصاد الجزائري

3- القيمة المضافة للقطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بالجزائر:

إن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين القيمة المضافة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى لم يعرف تطورا كبيرا ولازلت تقريبا القطاعات تساهم بنسب تبقى شبه ثابتة وان تحسنت في بعض القطاعات فإنها لازلت لا تعكس كل إمكانيات المتاحة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (03): متوسط القيمة المضافة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال فترة (2010-2015)

الوحدة: القيمة : مليار دج، النسبة : %

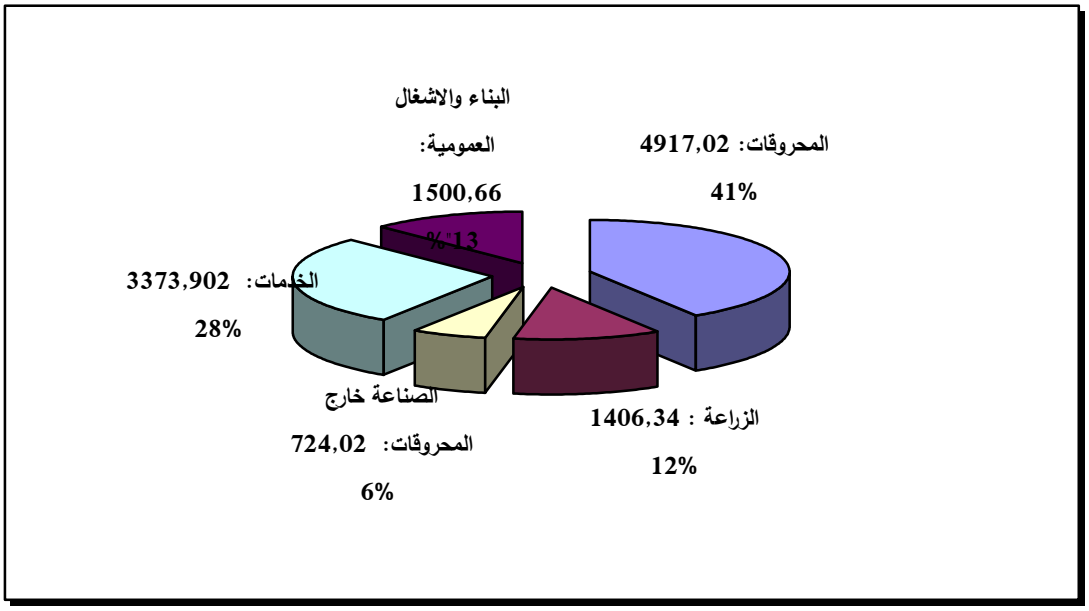

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل السابق تبقى القيمة المضافة لقطاع الزراعة بمتوسط بلغ 1406.34 مليون دولار خلال الفترة من 2010 إلى 2015 وبنسبة متوسطة مقارنة بالقطاعات الأخرى بلغت 12% ، وهذا لا يزال غير كاف مقارنة بالسيطرة الكلية لقطاع المحروقات وهيمنتها على كل القطاعات عبر الفترة المذكورة وبنسب متوسطة 41% ،وبالنسبة للقطاعات الأخرى فهي ضعيفة الأداء بالمقارنة مع بقطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الأساسي للبلاد والذي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير.

ثالثا: واقع الصادرات الزراعية الجزائرية ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية

كون الزراعة من بين أهم التوجهات التي تسعى الجزائر إلى الاستثمار فيها في الفترة المقبلة كبديل للصادرات المحروقات والتي عرفت تدهور ا كبيرا في قيمتها ، بسبب الأزمة النفطية التي ضربت الأسواق النفط منتصف سنة 2014 ، إلا أن قيمة الصادرات الزراعية في الفترة الحالية لازلت قيم محتشمة وقيم لا تعكس الإمكانيات والمؤهلات التي تحوزها الجزائر في هذا القطاع.

1- تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015):

يمكن الإشارة إلى أن تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة من 2010 إلى سنة 2015 لم تعرف الكثير من التغيرات، ولازلت نسب التصدير الزراعي هي نفسها ، بتطور طفيف فقط ، وهدا يمكن ملاحظته من خلال الشكلين التاليين .

شكل رقم (04): الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة : مليون دولار

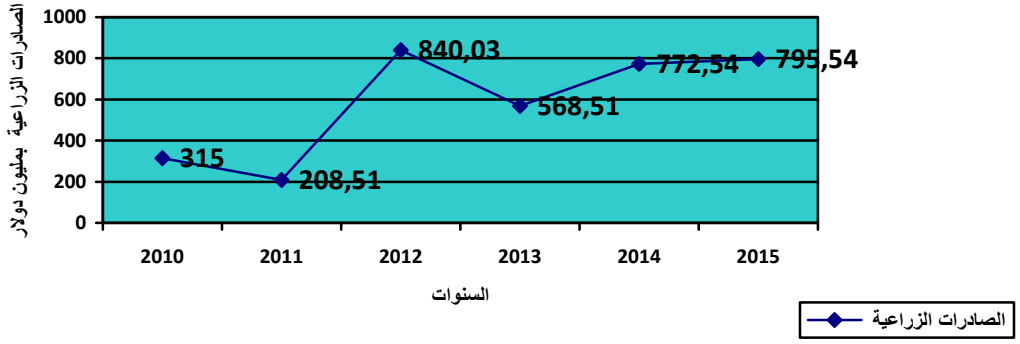

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على – الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد36،31،32،33،34،35

– المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

شكل رقم (05): تطور نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة :%

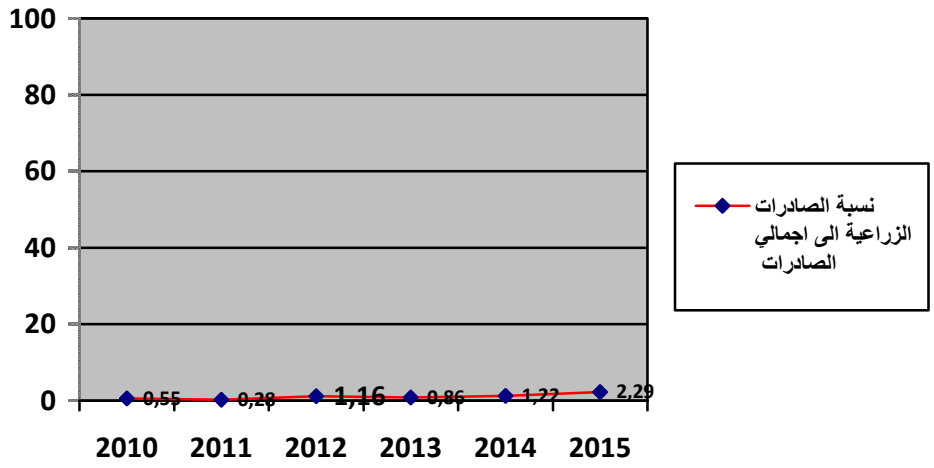

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : – الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد36،31،32،33،34،35

– المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

من خلال الشكلين السابقين يمكن القول أن الصادرات الزراعية في الجزائر تساهم بنسب ضئيلة مقارنة بالصادرات الإجمالية، مما يكرس فكرة إهمال القطاع الزراعي التي لازلنا ندندن حولها، بحيث أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية لم تتعدى نسبة 2.3 % حيث بلغت في أحسن أحوالها نسبة 2.29% في سنة 2015 ، هذا ويمكن الإشارة إلى أن المجهودات المبذولة من اجل ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به لا تزال دون التوقعات ، ولا يزال كما صرف في هذا القطاع لم يحقق المأمول منه.

أما فيما يخص أهم المنتجات التي يتم تصديرها من طرف الجزائر فتاتي في الحقيقة عدة منتجات فلاحية، ولعل من أهمها على الإطلاق التمور والمتمثلة في دقلة نور وهذا بقيمة إجمالية تقدر ب 52 مليون دولار في سنة 2017 [6]، هذا بالإضافة إلى بعض المنتجات الأخرى كمنتج الخروب وزيت الزيتون والذي في الحقيقة لازال دون مستوى التطلعات فيما يخص التصدير، حيث بلغت قيمته سنة 2014 ما قيمته 0.2 مليون دولار، هذا وهناك بعض المنتجات الفلاحية كالبطاطا بقيمة0.22 مليون دولار سنة 2014، أما باقي المنتجات الأخرى فهي بنسب لا تكاد تذكر [7].

وفي مايلي عرض لأهم المنتجات الغذائية المصدرة لسنة 2014 كما في الجدول أدناه .

جدول رقم (03): أهم الصادرات الغذائية لسنة 2014

الوحدة: (الكمية : الطن ، القيمة : الدولار)

المنتج	الكمية بالطن	القيمة بالدولار
السكر	476,49	228,14
التمور	25,64	38,35
الكمأ	0,04	0,61
الخروب وحبوب الخروب	7.19	6.05
البطاطا	0.64	0.22
زيت عباد الشمس	0.07	0.11
الاسماك الطازجة والمجمدة	0,15	0,40
زيت الزيتون	0,0001	0,0003
زيت فول الصويا	0.0008	0.0003
التونة	0.07	0.32
التونة الحمراء	0.09	0.83
البصل والعسقلان	3.14	1.94
الجمبري	0.21	2.75

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات ANDI

2- رصيد الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2010-2015):

في ظل العجز الذي تعاني منه الجزائر في ميزانها التجاري الزراعي بسبب ارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض الصادرات الزراعية ،فان الميزان التجاري يعاني من عجز سنوي عبر فترة الدراسة المختارة وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه .

جدول رقم (04): تطور العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الزراعية	315.00	208.51	840.03	568.51	772.54	795.54
الواردات الزراعية	6058.00	7826.71	11244.49	17517.58	19409.38	11790.68
العجز في الميزان التجاري الزراعي	5743.00	7618.2	10404.46	1694907	18636.48	10995.14

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

-الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد36،31،32،33،34،35.

- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS).

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ الزيادة المطردة في العجز في الميزان التجاري الزراعي، حيث نلاحظ أن الزيادة في العجز تضاعفت أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 ،وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستيراد الذي عرف هو الأخر تطورا كبيرا حيث انتقل من 6058 مليون دولار سنة 2010 ليصل في سنة 2015 إلى أكثر من 19409 مليون دولار ، أضف إلى ذلك تذبذب الصادرات الزراعية خلال الفترة المذكورة ، هذا كله إن دل فإنما يدل على أن فاتورة الغذاء بالنسبة للجزائر في تزايد كبير وأصبحت عبئا كبيرا على الدولة وهو ما يؤدي إلى التبعية الغذائية للجزائر، هذا في ظل تباطؤ نمو الصادرات الزراعية وعدم قدرتها على المساهمة في سد العجز.

رابعا: تحديات القطاع الزراعي وفرص ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية ترشحها لان تكون إحدى الدول الرائدة في القطاع الزراعي، إلا أنها تعاني من تبعية غذائية، كما أنها في الوقت نفسه تعاني من مشاكل تعترض طريق تنميتها بشكل لا يسمح باستغلالها.

1- تحديات القطاع الزراعي في الجزائر:

لا يزال القطاع الزراعي عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات ذات البعد الاستراتيجي، كما أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا ومازال القطاع الزراعي

يعاني العديد من المشاكل والتي يعتبر التغلب من التحديات التي يجب على الجزائر مواجهتها ومن أهمها ما يلي:

- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة؛
- اهتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) على حساب القطاع الزراعي، نظرا للإخطار والظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي، والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية، والكوارث الطبيعية)؛
- مشكل اليد العاملة في القطاع الزراعي وعزوف الشباب على العمل في الفلاحة؛
- تلف المنتجات الزراعية بسبب ظروف التخزين السيئة، مما يحول دون وصولها للأسواق في حالات كثيرة؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، بذور، مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف...الخ) بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم؛
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير الأحيان الضمانات الكافية؛
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنين أو الأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية، وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه) وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى[8]؛
- غياب السياسات المدروسة للبحوث الزراعية، وما تستوجبه من مخططات وبرامج من أجل تطوير الزراعة مستقبلا؛
- محدودية التوسع في الإنتاج الحيواني، نظرا إلى قلة المراعي وفقرها وإهمالها؛
- إهمال القطاع الصناعي الزراعي بحيث لم تطرح سياسات واضحة تربط بين المجالين؛
- الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية، وذلك نظرا لاعتبارات غير موضوعية، كعدم توفير الكميات اللازمة من البذور، أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث؛
- اعتماد نوعية رديئة من البذور، مما يعني حصادا متدني الكمية ورديء النوعية؛

- الظروف المناخية غير المواتية، حيث تعزى الإنتاجية إلى حالات الجفاف أو مستوى هطول الأمطار السائد خلال الموسم الزراعي[9].

2- فرص ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر:

أن الزراعة لا تزال تمثل اقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكون الفترة الراهنة التي تمر بها الجزائر تفرض عليها تنويع اقتصادها من اجل مواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وجب التوجه إلى الصادرات الزراعية والتي تتمتع الجزائر فيها بالكثير من الفرص والتي تؤهلها لهذا الاختيار، وكما تملك الجزائر في ذا القطاع الكثير من نقاط القوة نذكر منها ما يلي:

- الأراضي الشاسعة وجودتها، وهذا بالإضافة إلى تنوع المناخات والأراضي وبالتالي هناك فرصة للاستثمار في الكثير من المنتجات واكتساب ميزة تنافسية، فنجد أن البلاد تتوفر على مساحات زراعية غير مستغلة، (الأراضي القابلة للاستصلاح 58 مليون قابل للاستصلاح استصلح فقط 8 مليون هكتار فقط أي نسبة 13% فقط)، هذا بالإضافة إلى أن الجزائر تملك 32 مليون هكتار من 40 مليون هكتار موجودة في العالم من الأراضي ذات المناخ أربعة فصول وهي تعتبر من أجود أنوع الأراضي في العالم [10]؛
- وفرة الموارد المائية مع إمكانية توسيعها خاصة إذا تمت عملية صيانة وتطهير السدود بصفة دورية، أما من ناحية استغلال مياه الأمطار فالجزائر تستقبل من الأمطار في السنة 10 مليار $م^3$ والمستغل منها فقط 2 مليار $م^3$ و 8 مليار$م^3$ تذهب للبحر، وبالتالي إعادة النظر في استغلال هاته الثروة؛
- وفرة الثروة الحيوانية، وجودتها) الخروف الجلالي الذي يعتبر أجود أنواع الأغنام عالميا)؛
- المنتوجات ذات الجودة العالمية والتي إذا أمكن الاستثمار فيها فتحقق الجزائر ميزة تنافسية عالمية كما هو الحال في إنتاج التمور (دقلة نور) التي تعتبر من أجود التمور والنادرة في العالم، بالإضافة إلى زيت الزيتون الذي يعتبر من أجود الزيوت عالميا[11]،اضف إلى ذلك العديد من المنتوجات والتي أثبتت أن الاستثمار فيها سوف يساهم في التصدير كما هو الحال بالنسبة لإنتاج البطاطا والطماطم؛
- و-التوجه إلى إنتاج المنتجات الاستراتيجية كما هو الحال بالنسبة للحبوب والحليب وهو أمر متاح نظرا للظروف المواتية لتربية الأبقار من ناحية وإنتاج الحبوب من ناحية أخرى وتصديرها، أما بالنسبة للحبوب فيمكن ذلك بالرفع من إنتاجية الهكتار الواحد (35 قنطار/ هكتار مقارنة بفرنسا 75 قنطار/ هكتار) واستغلال الأراضي الشاسعة والمناخ المساعد على إنتاج الحبوب وتحقيق الاكتفاء والتصدير للخارج؛
- الحمضيات الجزائرية تعتبر من أجود أنوع الحمضيات في العالم وليس لها مثيل إلا حمضيات في كاليفورنيا، والتوجه الاستثمار في هذا سوف يعطي ميزة تنافسية في العالم؛
- الاستفادة من تحلية مياه البحار واستعمالها في الزراعة، وبالتالي القضاء على مشكل ندرة المياه؛

- ظهور أقطاب فلاحية صحراوية كولاية الواد، بسكرة وورقلة، والتي وصلت نسبة مساهمتها في الإنتاج الزراعي حد تغطية الأسواق الوطنية بفضل مؤهلاتها المائية وتوفر الوعاء العقاري، وهذا بالاعتماد أساساً على التحدي الذي رفعه فلاحو المنطقة، وبالتالي التفكير جدياً في الفلاحة الصحراوية [12]؛
- إن الصادرات الزراعية الجزائرية تصنف في الأسواق العالمية ضمن أجود المنتوجات الطبيعية في العالم، التي لم تدخل عليها التعديلات الجينية، وعليه فقد تم وضع رواق أخضر للمصدرين الجزائريين مع تحديد حصص معفية من الجمركة للعديد المنتجات الزراعية على غرار التمور، البطاطا، اللحوم.

بالرغم من أن مشاكل قطاع الزراعة تعود إلى بنية الاقتصاد الجزائري وانعدام النظرة الاستشرافية والاستراتيجية للقطاع من جانب المسؤولين، هذا بالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد من الأراضي الصالحة للزراعة والإمكانيات البشرية والمادية الكبيرة، إلا أن مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي ضئيلة، ولكن بإمكان الزراعة المساهمة بأكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي للدولة وذلك من خلال إعادة النظر في السياسات والتخطيط والنظرة المستقبلية والجدية وإعطاء أهمية للقطاع الزراعي وتشجيعه من اجل الاتجاه نحو نموذج اقتصادي منتج والانفكاك على قطاع المحروقات.

الخاتمة:

إن اهتمام الجزار بالعائدات التي تدر من قطا المحروقات أدى بها إلى إغفال النظر على القطاعات الأخرى والتي يمكن أن تساهم أيضا في التنمية الاقتصادية، لان التنمية الاقتصادية تتطلب تنويع الاقتصاد والاهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني والتحرر من قطاع المحروقات كونه قطاع يتمتع بالتقلبات الخارجية نظرا لارتباطه بمتغيرات خارجية تتحكم فيه، ولكون الجزائر أيضا تمتلك أيضا ما يؤهلها لان تصبح بلد مكتفيا ذاتيا فالقطاع الزراعي يمكن للجزائر من خلاله أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، وبالخصوص في ظل وجود أراضي صالحة للزراعة، وأخرى قابلة للاستصلاح، والتوفر على ثروة المائية كبيرة وكذا الإمكانيات البشرية والرأسمالية المتاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى مصدرا للسلع الزراعية ويمكن أن يكون هو الاختيار المناسب في الفترة القادمة.

نتائج إثبات صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** حقيقة أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال يعاني من العديد من المشاكل للنهوض به، وهذا بالرغم من البرامج التنموية التي تسعى إلى تطويره وجعله مساهما في التنمية الاقتصادية وهذا ما يظهر من قيمة الواردات الغذائية المرتفعة، والتي تدل على ضعف الإنتاج الوطني وبالتالي فهي فرضية تم إثبات صحتها؛

- **الفرضية الثانية:** تم إثبات صحتها، هناك الكثير من الأسباب والظروف التي تحول دون تقدم هذا القطاع ولعل أبرزها واهما هو عدم جود تخطيط واستشراف للقطاع الزراعي خصوصا ولكل القطاعات عموما، وعدم وجود خطة واضحة للمعالم للنهوض بهذا القطاع؛
- **الفرضية الثالثة:** صحيحة، فهناك العديد من المؤهلات والمقومات على جميع المستويات والتي تتيح للجزائر النجاح في القطاع الزراعي والتوجه إلى التصدير وكسب العديد الأسواق نظرا لما لها من فرص كبيرة في التصدير في هذا القطاع والتحرر من قطاع المحروقات.

نتائج الدراسة:

- ضعف مساهمة قطاعات الزراعة في الناتج الوطني الإجمالي، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة والأموال المصروفة في القطاع؛
- من خلال ما تكلمنا سابقا حول الموارد الزراعية في الجزائر، تبين لنا أن القطاع الزراعي يتوفر على موارد طبيعية، أراضي وموارد مائية وموارد بشرية هامة غير مستغلة، وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها في المستقبل واستغلالها لزيادة الإنتاج الزراعي وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر؛
- هناك العديد من المنتجات التي يمكن أن تطورها وتستثمر فيها الجزائر، وتعتبر ذات ميزة تنافسية عالمية كما هو الحال بالنسبة لنمور وزيت الزيتون والحمضيات؛
- انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تبعات وخيمة على الاقتصاد الوطني نظرا، لما للمحروقات من أهمية فالاقتصاد الوطني؛
- إن التوجه الى القطاع الزراعي في الفترة المقبلة هو الخيار الأنسب للجزائر نظرا لما يمكن أن يدره القطاع الزراعي على الاقتصاد الوطني، وما يمكن أن تكسبه الجزائر إذا سخرت كل الإمكانيات المادية والبشرية بنظرة استراتيجية، وبإرادة حقيقية نحو تنويع الصادرات والتخلص من تبعية المحروقات في المستقبل؛
- الصادرات الزراعية في الجزائر تمثل نسبة ضئيلة جدا لا يمكن أن تذكر، وتأتي في مقدمة هاته الصادرات تمور دقلة نور؛
- لم نحقق الاكتفاء والأمن حتى في غذائنا لأننا مازلنا نستورد المواد الغذائية الأساسية كالقمح والحليب وغيرها، وعليه يبقى التحدي الغذائي هاجسا يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري الذي مازال عاجزا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان؛
- غياب استراتيجية وخطة واضحة المعالم للخروج من نقف المحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني، وحتى ونحن في أمس الحاجة إلى هذا التغيير.

الهوامش والمراجع:

1 -أخبار/أسباب-انهيار-أسعار-النفط-https://www.albawaba.com/ar/794846794846/

2- Ons. Rétrospective 2007– 2011. http://www.ons.dz/IMG/pdf/agric07-11-2-4.pdf.

3- عماري زهير القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل؟! دراسة قياسية منذ سنة 1980 الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية،جامعة الشلف،2014،ص.10

4-غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012،،ص ص 21-22.

5- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة1980-2009 أطروحة دكتوراه، تخصص : اقتصاد تطبيقي، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة،2013-2014،ص 132.

6-https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=2|012||||0804|||4|1|1| 2|2|1|2|1|

7-http://www.andi.dz/PDF/import-export/EXPORTATION%202013%202014%20ar.pdf

8- محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

9 -http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/8/22/الزراعة-العربية-وتحديات-الأمن-الغذائي

10 - https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/3/27/

فارس-مسدور-الجزائر-تتعرض-لخيانة-اقتصادية-تحرمها-من-الأمن-الغذائي

11 -https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/37170

12 -https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/8/8/ الجزائر-تبحث-عن-الاكتفاء-الغذائي-في-الصحراء